

البنك يطلق خدمة متابعة التحويلات المصرفية إلكترونيا للعملاء

المطوع : « بيتك » يؤكد ريادته في الرقمنة المصرفية

وقدّمت خدمة التحويل إلى حساب «بيتك للتداول KFHTrade» خدمة إنشاء وديعة، وفتح حساب مصرفي، وعرض الرقم السري الخاص بالبطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الآلي، والتحويل إلى البطاقة عبر الموبايل، والسحب النقدي دون بطاقة من خلال «QR Code»، أو عبر البطاقة المادية أو رقم الهاتف، وتحديث كامل لطلب KYC «إعرف عميلك»، وكذلك خدمة تحديث البيانات، وخدمة التحويل إلى الحساب المصرفي الإلكتروني KFHPay، وتسجيل الدخول والإطلاع على الالتزامات التمويلية وعدد الأقساط، وأجراء عمليات التحويل النقدي، سواء كان تحويلًا بين عملاء «بيتك»، أو تحويلًا من «بيتك» لحسابات في بنوك محلية أو تحويلًا لبنوك خارجية. ويواصل «بيتك» جهود تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والخدمات المصرفية الرقمية، ضمن أعلى معايير الكفاءة والجودة.

من جانبه، أعرب المدير الإقليمي لشركة سويفت العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا- أنور أوزان، عن سعادته بنجاح إطلاق خدمة «SWIFT GPI» التي أصبحت معيارًا عالميًا للمدفوعات العابرة للحدود في الشرق الأوسط والعالم، منوها بأنها ستضيف قيمة كبيرة لتجربة العميل في «بيتك». وأضاف أن شركة سويفت ستواصل التزامها في تطوير خدمة SWIFT GPI للمدفوعات العابرة للحدود لتصبح كنظريرتها في المدفوعات المحلية لجهة السرعة والأمان والفعلية من حيث التكلفة. باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية ويوفر «بيتك» باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية مثل: خدمة فتح حساب الذهب، وبيع وشراء الذهب الإلكتروني وخدمة ربط الحساب برقم التداول مع شركة المقاصة الكويتية،

تحويلات سريعة حول العالم، مبينًا أن عملية تحويل الأموال وأبداعها في حساب المستفيد تتم بسرعة قياسية وبمختلف العملات بما في ذلك الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي واليورو واليرة التركية. وأكد المطوع سعي «بيتك» الدائم لتقديم أفضل المزايا والخدمات لعملائه، تأكيدًا على دوره المحوري في قيادة التطور الرقمي للصناعة المصرفية، وتعزيز حصته السوقية بخدمات ومنتجات منافسة واهتمام دائم بتطلعات العميل واحتياجاته، مشيرًا إلى أن خدمة متابعة التحويلات المصرفية «SWIFT GPI» تأتي ضمن باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية رفيعة المستوى والمتضمنة مزايا مهمة ومتنافسة تحقق الإنسيابية في العمل، والسهولة في الاستخدام، ووفق المتطلبات والمعايير العالمية والمحلية، والضوابط المنظمة لمثل هذه الخدمات.



عبد الله المطوع

وأشار إلى أن «بيتك» يسجل معدلات تحويلات سريعة جدًا أودعت بحسابات المستفيدين، ما يعكس مسؤوليته والتزامه تجاه عملائه وحرصه على تلبية تطلعاتهم لخدمة

المتعلقة بالحوالة، كما يمكن بشكل فوري وسريع معالجة أي متطلبات قد تمنع وصول الخدمة بالسرعة في معرفة المتفق عليه».

تحويلات بسرعة قياسية تعتمد على وصول الحوالة في الوقت المطلوب، وبذلك تكون لدى العميل صورة واضحة ومفصلة، تساعد في اتخاذ القرار السليم نحو الصفقات والارتباطات المالية

والجودة والأمان. للأفراد والشركات وقال المدير التنفيذي للعمليات المركزية في «بيتك» عبدالله تيسير المطوع، أن خدمة متابعة التحويلات المصرفية «SWIFT GPI» تتوفر للعملاء الأفراد والشركات بشكل مجاني بدون أية رسوم، متوفا بأهميتها لجهة توفير الجهد والوقت على العملاء، وتمكينهم من تتبع مسيرة الحوالات التي يرسلونها، بشكل شخصي ومباشر دون الحاجة إلى زيارة الفرع أو الاتصال بالخدمة الهاتفية. وأضاف المطوع في تصريح صحفي: «من أهم مزايا الخدمة، السرعة في معرفة حالة الحوالة، ما يعني إتاحة الفرصة للعميل لتتبع حركة حوالاته والإطلاع على مسارها بنفسه بشكل مفصل لمزيد من الأطمئنان. وكذلك تساهم الخدمة في تحديد البرامج الزمنية للاتفاقات والارتباطات بين العميل والأطراف الأخرى التي قد

استمرارا لريادته في الابتكار والتحول الرقمي، وتلبية لمتطلبات العملاء وطموحاتهم في توفير أفضل وأرقى الخدمات المصرفية العصرية، أطلق بيت التمويل الكويتي «بيتك» خدمة متابعة التحويلات المصرفية «SWIFT GPI» الإلكترونية. خدمة للعملاء الذين يجرون تحويلاتهم بنظام سويفت، وذلك بالتعاون مع شركة سويفت العالمية. وتتيح الخدمة الجديدة للمستخدمين متابعة تحويلاتهم حتى وصولها إلى حسابات المستفيدين. الكترونيا عبر (KFHonline) على الموقع الإلكتروني أو عبر تطبيق الموبايل بنظامي IOS و اندرويد، وكذلك عبر ecorp.kfhonline.com. وتؤكد هذه الخدمة تميز جهود «بيتك» في طرح خدمات رقمية تواكب احتياجات العملاء المتسارعة وتساهم في سرعة إنجاز الأعمال ضمن معايير السرعة

سفينة «المواشي» تنتظر قرار أستراليا بموعد المغادرة



شركة المواشي

وأضافت الشركة أنه تم إبلاغ السلطات الأسترالية بذلك قبل وصول السفينة إلى أستراليا بنحو 48 ساعة وسور وصول السفينة تم أخذ مسحة من 7 من طاقم السفينة والذين ارتفعت حرارتهم، وتأكد إصابة 6 منهم بالفيروس، وذكرت أنه تم اتخاذ إجراءات عزلهم فورًا لمدة 14 يوما، وسيتم العمل على إجراء الفحص على باقي أفراد طاقم السفينة وعددهم 42 فردا للتأكد من خلوهم من المرض. وتحولت «المواشي» للبرحية في العام الماضي بقيمة 1.17 مليون دينار، مقابل خسائر بلغت 3.54 مليون دينار في عام 2018.

ونقلت القناة عن وزارة الزراعة أنها ستحتاج إلى قرار بشأن موعد مغادرة السفينة أستراليا. يذكر أن السفينة علقت في ميناء فرماتل الأسترالي منذ 22 مايو بعد اكتشاف إصابة 21 من أفراد الطاقم متعددي الجنسيات بفيروس كورونا. وأوضحت «المواشي» يوم الأربعاء الماضي، أن السفينة غادرت الكويت قبل أكثر من 20 يوما ومن تم غادرت آخر ميناء في الخليج العربي بتاريخ 7 مايو متوجهة إلى أستراليا وأنشاء الرحلة ظهرت أعراض ارتفاع درجة الحرارة على بعض أفراد الطاقم.

قالت وسائل إعلام أسترالية إنه من المتوقع أن تصدر وزارة الزراعة الأسترالية قرارها بشأن موعد مغادرة سفينة الكويت التابعة لشركة نقل وتجارة المواشي المياه الأسترالية خلال أسبوع. وأوضحت «ناين نيوز» الأسترالية أن مشغلي السفينة في الكويت يطلبون إعفاءً خاصًا لمغادرة المياه الأسترالية قبل دخول الأول من يونيو وهو الموعد الذي حددته الحكومة الأسترالية بوقف ومنع تصدير الحيوانات الحية، علما بأن «سفينة الكويت» من المفترض أن تنقل 56000 رأس من الأغنام إلى الشرق الأوسط قبل أن ترسو أخيرا في الكويت.

مؤشرات البورصة تستعيد بريقها الأخضر

بلغت 0,26 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 61,4 مليون سهم تمت عبر 3485 صفقة بقيمة 21,4 مليون دينار (نحو 72,76 مليون دولار). في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 0,85 نقطة ليبلغ مستوى 4036,26 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,02 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 56,8 مليون سهم تمت عبر 1648 صفقة تقدي بقيمة 2,1 مليون دينار (نحو 7,14 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (رمال) و(وربية ت) و(رماية) و(المال) اما شركات (خليجي ب) و(بتروجلف) و(المستثمرون) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت شركات (المنار) و(وربة كيبك) و(جيدان) و(مسائل) الأكثر انخفاضا.

انغلت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 10,9 نقطة ليبلغ مستوى 5006,5 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,22 في المئة. وتم تداول كمية اسهم بلغت 144,5 مليون سهم تمت عبر 5883 صفقة تقدي بقيمة بلغت 24,12 مليون دينار (نحو 82 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4,7 نقطة ليبلغ مستوى 4155,07 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,11 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 83,07 مليون سهم تمت عبر 2398 صفقة تقدي بقيمة 2,6 مليون دينار (نحو 8,8 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 14,10 نقطة ليبلغ مستوى 5438,4 نقطة بنسبة صعود



ارتفاع جماعي للمؤشرات

في ظل التوجه الحكومي نحو تعديل التركيبة السكانية

العقيل: القطاع الاستثماري سيشهد تأثراً كبيراً في نسب الإشغال والقيمة الإيجارية

وأوضح العقيل أن العقار السكني سيشهد انخفاضا في الطلب، حيث يمكن توقع له باستقرار يميل إلى الانخفاض، وهناك عوامل عديدة تعمل على استقرار هذا القطاع. وتابع بالقول إن كل الشركات العاملة في القطاع العقاري تآثر، وهناك مصاريق تشغيلية لا تستطيع تخفيضها أو إيقافها مؤقتا، إضافة إلى أن هناك انخفاضا في نسب الإشغال، مما يعني تراجع إيرادات تلك الشركات خلال الفترات القادمة. وأكد أن الحلول الاقتصادية التي طرحتها

الرحمة على قطاع محلات التجزئة، حيث إن هذا القطاع كان من أكبر المتأثرين من أزمة كورونا، وتعاقبه يحتاج إلى وقت طويل جدا. وأشار إلى أن قطاع المكاتب الإدارية، سيشهد انخفاضا في القيمة الإيجارية، بنسبة تتراوح بين 15 إلى 20 بالمئة، إذ يتراوح سعر للتر المأجوري في هذا القطاع بين 8 إلى 10 دنانير، مشيرًا أن أي مشروع جديد يتضمن مكاتب إدارية سيكون المتأثر عليه أكبر، حيث إن السوق متشبع وليس بحاجة إلى مكاتب جديدة.

قال الرئيس التنفيذي لشركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية، إن هناك العديد من المتغيرات التي ستطرأ على القطاع العقاري، بعد انتهاء جائحة كورونا، ومنها ارتفاع نسب الشواقي وانخفاض الإيجارات في معظم القطاعات العقارية. وقال أحمد العقيل، إن القطاع الاستثماري سيشهد تأثراً كبيراً في نسب الإشغال والقيمة الإيجارية، وذلك في ظل التوجه الحكومي نحو تعديل التركيبة السكانية وترحيل العديد من مخالفي الإقامة. وأضاف العقيل أنه تم إطلاق رصاصة

ذكر تقرير إن أوبك وروسيا يتعمدان شير واحد ولكن لا تزال المناقشات مستمرة. وكان تحالف «أوبك +» قرر في أبريل الماضي خفض الإنتاج بمقدار قياسي بلغ 9.7 مليون برميل يوميا، أو حوالي 10 بالمئة من الإنتاج العالمي، لرفع الأسعار التي تضررت بسبب انخفاض

تقارير إن أوبك وروسيا يتعمدان شير واحد ولكن لا تزال المناقشات مستمرة. وكان تحالف «أوبك +» قرر في أبريل الماضي خفض الإنتاج بمقدار قياسي بلغ 9.7 مليون برميل يوميا، أو حوالي 10 بالمئة من الإنتاج العالمي، لرفع الأسعار التي تضررت بسبب انخفاض

«أوبك» وروسيا يناقشان تمديد خفض إنتاج النفط

وقت لاحق من الأسبوع الجاري، لمناقشة ما إذا كان سيتم تمديد تخفيضات الإنتاج القياسية للخماس بعد نهاية يونيو الحالي، وسط تقارير تفيد بأن أوبك وروسيا اقرب إلى اتفاق بشأن تمديد تخفيضات النفط لكنها عطلتها تجدد التوتر بين الولايات المتحدة والصين.

شهرية في تاريخها. وكان الذهب الأسود سجل أكبر مكاسب شهرية على الإطلاق خلال مايو الماضي، بفعل انخفاض إنتاج منظمة أوبك وتوقعات تعالي الطلب وسط تخفيف المزيد من الدول من عمليات الإغلاق الوطني. ويرقب المستثمرون اجتماعا محتملا لمنظمة أوبك وحلفاؤها في

تسليم يونيو بنحو 0.4 بالمئة مسجلا 35.35 دولار للبرميل. وتجاوز سعر خام برنت القياسي 38 دولارا خلال تعاملات أسس الاثنين، بعد أن كان متراجعا تسليم أغسطس بنحو 0.6 بالمئة وسط استمرار تصاعد التوترات بين أكبر اقتصادين في العالم، وبعد أن سجلت أكبر مكاسب

«أوبك»، تقديم اجتماع مقرر عده في 9 و10 يونيو. وبحلول الساعة 11:07 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع سعر العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم أغسطس بنحو 0.6 بالمئة ليصل 38.05 دولار للبرميل. فيما انخفض سعر العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي

ومع ذلك، لم تحصل بعد على دعم من روسيا، التي تعتقد أنه يمكن تخفيف القيود على الإمدادات تدريجياً. ومن المرجح أن تعقد مجموعة أوبك + اجتماعا عبر الإنترنت في 4 يونيو لمناقشة سياسة الإنتاج، بعد أن اقترحت الجزائر، التي تتولى حاليا رئاسة منظمة البلدان المصدرة للنفط

الطلب بفعل إجراءات الإغلاق التي تهدف إلى وقف انتشار فيروس كورونا. وبدلاً من تخفيف تخفيضات الإنتاج في يوليو، قالت مصادر لـ«رويترز» الأسبوع الماضي إن السعودية تلود المناقشات بشأن استمرار التخفيضات حتى نهاية العام.

بعد، وأن هناك تأييداً لاقتراح روسيا بتمديد شهر واحد ولكن لا تزال المناقشات مستمرة. وكان تحالف «أوبك +» قرر في أبريل الماضي خفض الإنتاج بمقدار قياسي بلغ 9.7 مليون برميل يوميا، أو حوالي 10 بالمئة من الإنتاج العالمي، لرفع الأسعار التي تضررت بسبب انخفاض

ذكر تقرير إن أوبك وروسيا يتعمدان شير واحد ولكن لا تزال المناقشات مستمرة. وكان تحالف «أوبك +» قرر في أبريل الماضي خفض الإنتاج بمقدار قياسي بلغ 9.7 مليون برميل يوميا، أو حوالي 10 بالمئة من الإنتاج العالمي، لرفع الأسعار التي تضررت بسبب انخفاض